

البعد الاقتصادي في الفكر الاستراتيجي

• يعد يوم السابع عشر من يوليو من العام ١٩٧٨ يوماً مجيداً وخالداً في حياة اليمنيين.. إنه يوم انتخاب فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية من قبل مجلس الشعب التأسيسي آنذاك.. إنه يوم عظيم في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، والذي مثل نقطة تحول في حياة شعبنا العظيم، بل وشكل انعطافاً تاريخياً حاسماً في المجتمع اليمني.. هذا المجتمع الذي كان يعيش حالة من الفقر والتخلف

المنظمات الدولية المانحة. لقد حظيت مشروعات مكافحة الفقر والبطالة ضمن أولويات التوجهات الاستراتيجية للرئيس علي عبدالله صالح سواء من خلال تبنى اليمن خطة لمكافحة الفقر والبطالة، أو بتأسيس مشروعات لتحقيق هذا الغرض. وقد جاء مشروع الصالح للحد من ظاهرة الفقر والبطالة تعزيزاً ودعمًا لهذه المشروعات.. كما جاءت مبادرة فخامته بتخصيص مبلغ ٢٠ مليار دولار لتوفير فرص عمل والحد من البطالة وبالأخص بين صفوف الشباب، فضلاً عن كل ذلك دعمه المستمر لصندوق التنمية الاجتماعية أو مؤسسة تمويل المشروعات الصغيرة وتوجيهاته لها بتقديم القروض الميسرة لتأسيس مشروعات صغيرة تدر على أصحابها مصدر دخل دائم.. أو من صندوق دعم الانتاج الزراعي وينفذ التسليف الزراعي لتقديم القروض الميسرة للمزارعين بأسعار ميسرة وبإقراض الفوائد. وبما أن اليمن بلد واعد بالاستثمار وتمتلك الكثير من المؤهلات والمزايا الاستثمارية النسبية في قطاعات اقتصادية متعددة، فضلاً عن الطبيعة الخلابة التي جاءت بفضل الله سبحانه وتعالى ولكي يتم تحويل هذه المزايا التي مازالت تافسة جاءت مساهمة توفير بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة وحفزة لرواس الأموال ضمن أولويات اتجاهات الرؤية الاقتصادية لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح الذي منح الصلاحيات الكاملة للأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار بإزالة كافة معوقات النشاط الاستثماري سواء في الجوانب الأمنية أو البنية التحتية أو القضائية أو الأراضي أو الأوعية الضريبية والجمركية.. فضلاً عن كل ذلك حرص فخامته على تسهيل وتسريع إجراءات ومعاملات المستثمرين من خلال اعتماد ما يسمى بالنافذة الواحدة.. الأمر الذي كان له بالغ الأثر الإيجابي على زيادة التدفقات الاستثمارية إلى اليمن.. وهذا ما يؤكد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٠٧م، الذي أشار إلى أن اليمن قد حققت

تمكن فخامة الأخ الرئيس خلال عقد الثمانينيات من وضع البنية الأولى لبناء الاقتصاد اليمني على أسس سليمة ومعاصرة بتطوير القطاع الزراعي والصناعي

الحكومة اليمنية وبالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين تشريع في تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي المالي والإداري مع نهاية العام ١٩٩٥م وبداية العام ١٩٩٦م.. متزامناً مع تبنى اليمن لأول خطة خمسية ١٩٩٦-٢٠٠٠م. وقد تمكنت اليمن وخلال هذه الفترة من تحقيق بعض النجاحات المحفوظة سوى في إصلاح بعض الاختلالات في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، أو تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة، وتحسين إيراداتها وتقليص جهاز الخدمة المدنية وحض نفقاته وإصلاح الجهاز المصرفي وتحسين أداء السياسة المالية والنقدية. وواصلت الحكومة اليمنية إصلاح الأوضاع الاقتصادية وتبني خطط للتنمية الاقتصادية، حيث عمدت إلى تنفيذ خطة تنموية ثانية للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٥م، مع التزام الحكومة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي، حيث قامت في العام ٢٠٠٥م بتنفيذ منظومة من الإصلاحات السعوية وإصلاح السياسة الضريبية والتي كانت لها انعكاساتها الإيجابية على أداء السياسة الاقتصادية للدولة والتي كانت محل ارتياح من جانب

بلغت نحو ١٠ مليارات دولار.. لقد كان الهم الشاغل لفخامة الأخ الرئيس رفع المستوى المعيشي للمواطن اليمني وتوفير حياة كريمة وأمنة له.. الأمر الذي يتطلب القيام بإصلاح الأوضاع الاقتصادية في البلاد، حيث بدأت أولى مبادرات إصلاح هذه الأوضاع في العام ١٩٩٢م، لأن الظروف المتقلبة والمنغصت التي واجهت الوحدة حينها وما تخضت عنها من شح حرب الانفصال كانت عائقاً رئيساً أمام تحقيق وتنفيذ هذه المبادرات الإصلاحية، بل وأدت إلى تدمير الاقتصاد اليمني والتي بلغت تكلفتها ما يقارب ١٠ مليارات دولار، وأوصلت حلال البلاد إلى وضع كارثي خطير، إلا أن حكمة هذا الرجل العظيم أعادت الوحدة إلى مسارها الصحيح وتثبيت دعائمها في السابع من يوليو من العام ١٩٩٤م. وبخروج البلاد من هذا المازق الاقتصادي الخطير وفي إطار الرؤى والتفكير الاستراتيجي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح فقد وجه الحكومة إلى تبني استراتيجية شاملة للاقتصاد الوطني والإداري، الأمر الذي جعل

ومشاركة أبناء هذه المحافظات في إدارة شؤون حياتهم بانفسهم. لقد تمكن فخامة الأخ الرئيس خلال عقد الثمانينيات من وضع البنية الأولى لبناء الاقتصاد اليمني على أسس سليمة ومعاصرة بتطوير القطاع الزراعي والصناعي، أو تحقيق الأمن الغذائي، حيث اتخذت الحكومة في النصف الأول من عقد الثمانينيات من القرن الماضي قراراً استراتيجياً منع بموجبه استيراد الخضار والفواكه، وذلك بهدف الاعتماد على المنتجات الزراعية المحلية من خضار وفواكه وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها.. وتمكنت اليمن حينها من تحقيق مثل هذا الاكتفاء بل وتصدير الفائض إلى الأسواق المجاورة.. وقد شهدت اليمن حينها نهضة زراعية حقيقية حيث تم استصلاح مساحات زراعية واسعة وحفرت الآبار وشقت قنوات الري وبناء السدود وكان أبرزها إعادة بناء سد مارب العظيم. لقد بذل فخامة الأخ الرئيس جهوداً جبارة بهدف تأسيس قاعدة صناعية، حيث شهدت اليمن في عقد الثمانينيات بناء العديد من المصانع والمعامل في مدن عصية كان تنزع وكان للدعم الكبير واللا محدود للقطاع الخاص والمخطط دور كبير في ذلك.. كما أسهم في بناء وتأسيس قطاع صناعي حديث ساعد في توفير الكثير من فرص العمل وسد جزء من احتياجات السوق المحلية فضلاً عن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. كما أنه وفي إطار الخطط التنموية ذات التوجهات الاستراتيجية والتي رسم فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح معالمها لمواجهة تحديات التنمية فقد تمكنت اليمن وبخطة هذا القائد العظيم من ابتداء أساليب المشاركة الشعبية في التنمية وذلك بإنشاء وتأسيس المجالس المحلية للتطوير التعاوني في مختلف محافظات الجمهورية التي كانت تجربة رائدة ونموذجية وشكلت علامة مضيئة في تنمية المجتمعات المحلية عبر مساهمة

ناصر العامري- رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام / البيضاء- على الإشارة إليه في مستهل حديثه للميثاق حيث أشار إلى إعلان فخامة الأخ الرئيس في أول خطاب له أمام مجلس الشعب التأسيسي بأن الوطن لكل أبنائه ويتسع للجميع، موجهاً دعوته لاختلاف القوى الوطنية إلى الحوار المسئول وبذلك اتخذ الأخ الرئيس الحوار هدفاً ومبدءاً للوصول إلى حل كافة المشكلات بدلاً من حلها بالميزد من المشكلات.. ويتذكر العامري في هذا الصدد بعض الأحداث المؤسفة التي كان يشهدها الوطن جراء التشطير في العام ١٩٧٩م وخاصة عندما قام فخامة الأخ الرئيس بزيارة إلى جبل العريق بمديرية الطفة وقضى ليلة مع جنوده من أبناء القوات المسلحة بخاطبهم باسم الوطن اليمني قاطبة شماله وجنوبه.. معبراً عن عدم رضاه لهذا الاقتتال والتطاحن بين الأخوة، مترجماً بعد أيام لخاطبه هذا بتوقيعه اتفاق الكويت الذي نص على وقف إطلاق النار، كما يشير العامري إلى الحوار المسئول الذي إداره فخامة الأخ الرئيس مع عناصر الجبهة الوطنية في المناطق الوسطى وتواصله مع العلماء والشائخ وقادة القوات المسلحة مطالباً إياهم بإعلان الحوار كإحدى وصمات حقيقية لبناء اليمن الجديد.. واستمر العامري في سرد العديد من محطات الحوار المسئول الذي قادته الأخ الرئيس. مشيراً إلى الحوار الذي سبق إقرار الميثاق الوطني وقيام المؤتمر الشعبي العام الذي استتاع من خلاله -كإنجاز- لملة الجراح وأن يسكت الصراع.. وكذا الجهود التي كان يبذلها من أجل الوصول إلى تحقيق الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠م.. معتبراً العامري أن قيام الوحدة اليمنية بالحوار لم يمثل سوى إنجاز تاريخي غير عادي حققه شعبنا في زمن الصراعات والتطاحنات واستتاع اليمنيون من خلال هذا التوجه الديمقراطي الوطني لقائدهم أن يصلوا إلى تحقيق أعظم أهدافهم بالحوار المسئول.. أيضاً إلى النتائج العظيمة التي تمكن فخامة الرئيس من القيام بتحقيقها على صعيد استغلال الحوار والمثاقفة في إيجاد المعالجات الناجحة لقضايا الحدود مع الأشقاء عن طريق الحوار.. مشيراً إلى أن نتائج هذا الحوار هو ما تحقق لشعبنا اليوم من معطيات جديدة وعوامل قوية تمكنه من تحقيق المزيد من الشراكة والتعاون مع دول مجلس التعاون.

إشرافاً وفاق ومن اشراقات الحوار ونتائج المنصرة والعظيمة ما اشارت إليه الأخت الدكتورة خديجة الهيصمي عضو اللجنة العامة للمؤتمر حيث قالت : ان ما سطره فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس

الكثير من المهتمين والمختصين بالشأن العربي والدولي.. حيث وقفوا بإجلال امام حجم الإنجاز من خلال الحوار والذي أسفر عن حل المشكلات الحدودية مع الدول المجاورة سواء أكان ذلك مع السعودية أو عمان أو اريتريا.. حيث قدمت اليمن نفسها إلى المجتمع الدولي من خلال جهود قائدها في هذا الصدد بالدولة الحريصة على تعزيز الأمن والسلام ليس في المنطقة فحسب وإنما على مستوى العالم.. وعلى هذا الأساس المتين أضحت شمعنا اليوم يعني ثمار إنجازاته الحوارية متملاً فيما تلمسه اليوم من تعاون وتكامل مع الدول الخليجية وعلى طريق انضمام اليمن إلى عضوية مجلس التعاون لدول الخليج وهي العضوية التي باتت معطيات المنطقة تشهدها باعتبارها واحدة من الضمانات الحقيقية لأمن واستقرار المنطقة.

ومازال الحوار مستمراً وتختتم الدكتورة خديجة الهيصمي حديثها بالقول : ان ماشهده بلاننا حالياً من حراك قاعل باتجاه تعزيز الحوار مع مختلف ألوان الطيف السياسي اليمني والذي عبر عنه

الدستورية.. وتواصل: ان الوقوف امام متحقق لشعبنا من إنجازات على هذا الصعيد يحتاج إلى وقفة تتفق مع حجم هذه الإنجازات الحوارية لفخامته من خلال ندوة تجمع مختلف المهتمين والمختصين حتى يتمكنوا من ابراز هذه النجاحات بكل احداثها وجوانبها ونقدم للاجيال القادمة الصورة

الكاملة لعظمة جهود فخامة الرئيس في وضعه للبنات الاولى لبناء اليمن الجديد الديمقراطي الوحد.

الجمهورية في تقديمه للميثاق الوطني بعد حوار شامل ومسئول شاركت فيه كل جماهير شعبنا الحية هي تلك الكلمات الصادقة والعظيمة في دلالاتها ومعانيها والتي تقف الاجيال امامها باجلال وتقدير عالين لكون هذه الكلمات قد سطرته بصديق عميق حالة من الوطنية الفريدة التي يتميز بها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حيث عبر فخامته عن حزنه واستيائه من كافة ما كان يعاني منه شعبنا من خلافات وصراعات وتباينات خطيرة ومن حالات ارتهاق لقوى خارجية وعن مدى حاجة شعبنا إلى ميثاق وطني يستمد انظمته من موروث شعبنا اليمني وتاريخه وعقيدته ومن ضمانات حقيقية تسلمهم حقائق التاريخ الإيجابية. وتواصل الدكتورة خديجة الهيصمي قائلة : ان واقعا كهذا يعاني منه اليمن كان عاملاً قوياً دفع بالقائد ومنذ الوهلة الاولى لتحمته مسؤولة قيادة الوطن إلى الحوار المسئول مع كافة قطاعات شعبنا.. مستندة ان المحطات عديدة التي كان لفخامة الأخ الرئيس ان حقق من خلالها الإنجازات العظيمة التي ينعم شعبنا اليوم بها سواء أكان ذلك في العنل السياسي والديمقراطي والمشاركة الشعبية الواسعة او في بناء الدولة اليمنية الحديثة القائمة على المؤسسات

شدة الانتباه وحول ما تحقق لشعبنا من نتائج على صعيد الحوار مع الدول المجاورة تقول الهيصمي : ان الإنجازات التي تحققت على هذا الصعيد كانت من العظمة ما جعلها تشد انتباه



الهيصمي: بالحوار قدمت اليمن قضاياها الحدودية وقدمت نفسها للمجتمع الدولي كدولة حريصة على الأمن والسلام العالمي